الأمم المتحدة
S/PRST/2001/4



Distr.: General
9 February 2001
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٢٧٥ التي عقدها مجلس الأمن في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة بين إثيوبيا وإريتريا“، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي:

”إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى جميع قراراته وبيانات رئيسه السابقة المتعلقة بالحالة في إثيوبيا وإريتريا، يحيط علما، مع التقدير، بالتقرير المرحلي للأمين العام المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (S/2001/45) والتقرير اللاحق عما استجد من تطورات بشأن المسألة.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة إثيوبيا وإريتريا واستقلالهما وسلامتهما الإقليمية، ويؤكد من جديد كذلك التزامه المستمر بالتوصل إلى تسوية سلمية نهائية للصراع.

”ومجلس الأمن، إذ يكرر الإعراب من جديد عن تأييده القوي لاتفاق وقف الأعمال القتالية الذي وقعه الطرفان في الجزائر العاصمة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/601)، يرحب باتفاق السلام اللاحق بين حكومة دولة إريتريا وحكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية (S/2000/1183) الموقع في الجزائر العاصمة في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠ (”اتفاق الجزائر العاصمة“) ويؤيده بقوة. ويثني المجلس على جهود منظمة الوحدة الأفريقية، ورئيس الجزائر وممثله الخاص، وكذلك على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي للدور الذي اضطلعوا به من أجل التوصل إلى اتفاق الجزائر العاصمة.

”ويشجع مجلس الأمن الطرفين على مواصلة العمل على التنفيذ الكامل والفوري لاتفاق الجزائر العاصمة، ويرحب كذلك في هذا الصدد بالاتفاق الذي

090201 090201 01-24511 (A)
0124511

توصل إليه الطرفان في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ على المضي قدما في إنشاء منطقة أمنية مؤقتة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١.

”ويعرب مجلس الأمن عن تأييده القوي للدور الذي يقوم به الأمين العام في مواصلة العمل على تنفيذ اتفاق الجزائر العاصمة، بما في ذلك عن طريق مساعيه الحميدة، ولجهود ممثله الخاص ولإسهامات كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

”وينوه مجلس الأمن، مع الارتياح إلى أن اتفاق الجزائر العاصمة يشمل آليات لتعيين ورسم الحدود المشتركة وللبت في المطالبات والتعويضات، وأن الطرفين يتعاونان مع الأمين العام في هذه المسائل وفقا للجداول الزمنية المتفق عليها. ويوجه المجلس عاجل عناية الدول الأعضاء إلى أن الأموال الموفرة حتى الآن لتعيين ورسم الحدود، عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المنشأ بموجب القرار ١١٧٧ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، لا تزال غير كافية تماما لتغطية نفقات قيام لجنة الحدود بالعمل الموكل إليها بموجب اتفاق الجزائر العاصمة. والمجلس إذ يعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي ساهمت ماليا بالفعل، يدعو الدول الأعضاء إلى النظر في تقديم مزيد من الدعم لعملية السلام، وذلك مثلا عن طريق المساهمة في الصندوق الاستئماني للتبرعات بغية مساعدة الطرفين على تعيين ورسم الحدود المشتركة بينهما بسرعة وفقا للقرار ١٣١٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ ووفقا لاتفاق الجزائر العاصمة.

”ويحيط مجلس الأمن علما، مع التقدير، بالانتشار السريع لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا مما يسمح للطرفين بإعادة نشر وترتيب قواتهما على النحو المقرر. ويعرب المجلس عن تقديره للبلدان المساهمة بقوات وللدول الأعضاء التي وفرت معدات إضافية للبعثة.

”ويحث مجلس الأمن الطرفين على التعاون على نحو كامل وعاجل مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا من أجل تنفيذ ولايتها، وذلك مثلا عن طريق إعادة الانتشار الكاملة للقوات وفقا لاتفاق الجزائر العاصمة، وإنشاء ممر جوي مباشر بين أديس أبابا وأسمرة لكفالة حرية الحركة للرحلات الجوية للبعثة، وإبرام الاتفاقات اللازمة لمركز القوات، بما في ذلك تحديد مواقع الإقامة اللازمة للبعثة.

”ويحث مجلس الأمن الطرفين كذلك على تسهيل الأعمال المتعلقة بالألغام بالتنسيق مع دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، وذلك مثلا عن طريق تبادل الخرائط الموجودة وأي معلومات ذات صلة أخرى مع الأمم المتحدة وإتاحتها

لها. ويلاحظ مع القلق أن الألغام والذخائر غير المنفجرة لا تزال تمثل الخطر المحدق بسلامة وأمن قوات البعثة والسكان في المنطقة الأمنية المؤقتة المزمع إنشاؤها وحولها. ويدعو المجلس المجتمع الدولي إلى أن يدعم بسخاء المنظمات غير الحكومية بالموارد والمهارات والخبرة الفنية في مجال إزالة الألغام حتى يمكنها، بالتنسيق مع البعثة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، مساعدة الحكومتين على القيام بهذه المهمة.

"ويشجع مجلس الأمن الطرفين على مواصلة ضبط النفس وتنفيذ تدابير بناء الثقة، ومواصلة إطلاق سراح المدنيين الذين لا يزالون معتقلين وعودتهم الطوعية المنظمة تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية، وإطلاق سراح أسرى الحرب المتبقين وتيسير عودتهم تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية، والوفاء بالتزاماتهما بموجب اتفاق الجزائر العاصمة بتوفير المعاملة الإنسانية من جانب كل منهما لرعايا الآخر وللأشخاص الذين ينتمون إليه من حيث أصلهم القومي.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الطرفين كفالة سلامة وحرية استمرار وصول المساعدة الإنسانية إلى من يحتاجونها، وكفالة سلامة وأمن جميع أفراد البعثة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية وسائر أفراد المساعدة الإنسانية والمراعاة الدقيقة لأحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة.

"ويسلم مجلس الأمن بأن آثار الحرب قد ألحقت خسائر فادحة بالسكان المدنيين في إثيوبيا وإريتريا، ولا سيما عن طريق التشريد الداخلي ونزوح اللاجئين. ويحث الحكومتين المعنيتين على مواصلة إعادة توجيه جهودهما نحو إعادة بناء وتنمية اقتصاد كل منهما، والعمل على تحقيق المصالحة بهدف تطبيع العلاقات بينهما، والدخول في تعاون بناء مع الدول المجاورة الأخرى في القرن الأفريقي، بهدف تحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. ويحث كذلك على تقديم مساهمات من المجتمع الدولي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، دعما لجهود إعادة البناء في البلدين.

"وسوف يبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره".